في لقاء دراسي لفريق العدالة والتنمية حول وضعية صناديق التقاعد

بوجندار: أنظمة التقاعد بالمغرب ستعرف عجزا ماليا بداية من سنة 2012

إفزاون: القواعد المنظمة للتقاعد غير متلائمة مع البنية الديمغرافية

طرفاي: كل إصلاح يجب أن ينطلق من الموروث وليس على أنقاضه

كشف لطفي بوجندار، رئيس قسم أنظمة التقاعد بمديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي بوزارة المالية، أن أنظمة التقاعد بالمغرب ستعرف أول عجزا ماليا بداية من سنة 2010. وأوضح بوجندار، في اللقاء الدراسي الذي نظمه فريق العدالة والتنمية أول أمس الثلاثاء، أن "الصندوق المغربي للتقاعد" (الخاص بالموظفين المرسمين للدولة)، سيكون أول مؤسسة للتقاعد تشهد العجز بداية من سنة 2012، والذي سيبلغ 64 مليار درهم سنة 2060. وأضاف بوجندار في اللقاء الذي احتضنته القاعة المغربية بمقر مجلس النواب، أن "النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد" (الخاص بمستخدمي المؤسسات العمومية)، سيشهد هو الآخر أول عجز مالي بداية من سنة 2021، على أن يبلغ هذا العجز 8 مليار درهم سنة 2050.

وقال، إن "الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي" (الخاص بأجراء القطاع الخاص)، سيعرف هو الآخر أول عجز مالي مع سنة 2027، على أن يبلغ هذا العجز 36 مليار درهم مع نهاية فترة الإسقاطات. أما بخصوص "الصندوق المهني للتقاعد" (نظام تكميلي لأجراء القطاع الخص)، فلم يسجل أي عجز حسب بوجندار، غير أنه بالمقابل سيعرف تدهورا في نسبة "الديمغرافية" من 3 مساهمين لكل متقاعد إلى 1,5 مساهم لكل متقاعد. وطالب بوجندار بضرورة التعجيل بإصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب، انطلاقا من خلاصات أشغال "اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد"، التي أقرت بوجود "ضعف التغطية الاجتماعية في مجال التقاعد" ووجود "هشاشة التوازنات الديموغرافية والمالية لجل أنظمة التقاعد بالمغرب"، إضافة إلى "ثقل التزامات أنظمة التقاعد تجاه المنخرطين" والتي تفوق الناتج الداخلي الوطني.

من جهته، أكد لحسن إفزاون، رئيس قسم الضمان الاجتماعي والتعاضد بوزارة التشغيل، أن القواعد المنظمة للتقاعد بالمغرب غير متلائمة مع البنية الديمغرافية. وأوضح في مداخلة له بعنوان "ملف التقاعد وارتباطه بالتشغيل بالمغرب"، أن هناك اختلال توازن بين المداخيل والمصاريف، وهو ما سيؤدي بحسبه إلى عدم قدرة أنظمة التقاعد على تحمل التزاماتها المقبلة. وأوضح إفزاون، أهم الأسباب المؤدية لهذا الاختلال، والمتجلية في: "تقليص التوظيفات بالقطاع العام"، و"عدم التزام بعض المشغلين بالتصريح بالأجراء في نظام الضمان الاجتماعي"، و"عدم التزام بعض المشغلين بالقطاع الخاص بالتصريح بالأجر الحقيقي للأجراء"، ثم "محدودية التغطية الاجتماعية على أجراء القطاعين العام والخاص وعدم شموليتها لغير الأجراء".

كما أبرز مجموعة من الخطوات التي تم اتخاذها للنهوض بقطاع التشغيل، والتي تستهدف التخفيف من الأزمة المالية والاقتصادية، من خلال الحفاظ على مناصب الشغل (بتحمل الدولة 100٪ لمستحقات المشغلين من الانخراطات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، وهو ما أدى حسب المتدخل إلى استفادة 118 ألف أجير موزعين على 420 مقاولة بغلاف مالي بلغ 382 مليون درهم (شهر نونبر 2009)، ثم تعزيز المراقبة والتفتيش الخاصة بالتصريح بالأجور، عبر رفع قيمة الحد الأدنى للأجرة الشهرية المعتبرة كشرط للاستفادة من التعويضات العائلية من 500 درهم إلى 60٪ من الحد الأدنى القانوني للأجر.

وفي مداخلة له بعنوان، "نظرة اجتماعية لملف التقاعد بالمغرب والحلول المقترحة"، أكد النقابي عبد القادر طرفاي، أن كل إصلاح يجب أن ينطلق من الموروث وليس على أنقاضه. وتحدث طرفاي عن ثلاث ركائز من الضروري أن يقوم عليها إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب، أولها: "المساهمة في دعم الاقتصاد" وتحديث المنظومة الإنتاجية وملاءمتها للمعايير الدولية تماشيا مع إمكانات الدولة والمقاولة. أما ثاني هذه الركائز حسب طرفاي، فيتجلى في "الحد من الفقر"، من خلال مراجعة شروط اكتساب الحق في التقاعد (8 سنوات من العمل بالنسبة للأجراء)، وأهمية توسيع الحماية لكل الفئات المهنية بما فيها الصغرى والتقليدية، ثم ضرورة خلق نظام أساسي موحد يضمن مستوى مقبول من المعاش لهذه الفئات. أما الركيزة الثالثة حسب طرفاي، فتتجلى في "تقوية الأواصر الاجتماعية"، من خلال جعل التقاعد عاملا من عوامل التلاحم الاجتماعي، وتوضيح التراجع العادل بين الفئات العمرية والفئات الاجتماعية.

وقال طرفاي إنه لا يوجد نموذج عالمي جيد على مستوى أنظمة التقاعد يمكن الأخذ به، فلكل مجتمع خصوصياته، مؤكدا أنه لا يمكن للدولة التخلي عن دور الضامن عندما تكون هي المشغل. أما فيما يتعلق بتحديد سن التقاعد، فأكد طرفاي أن هذا الأمر غير ممكن، ذلك أن لكل قطاع خصوصياته، فمنها من يطلب تمديد سن التقاعد (قطاع الأطباء)، ومنهم من يطلب تخفيضه (المهن الصناعية).

ويذكر أن اللقاء الدراسي الذي نظمه فريق العدالة والتنمية عرف كذلك مداخلات لكل من المصطفى أبوزيد في موضوع "صناديق التقاعد، قراءة في بعض التجارب الدولية"، والذي أوضح من خلاله تنوع الأنظمة عبر العالم، وتعرضها هي الأخرى لأزمات مالية مشابهة للتي بالمغرب، كما عرف اللقاء الذي ترأسه المصطفى الرميد رئيس الفريق وأشرف على تسييره النائب محمد يتيم، تدخل عدد من النواب والنقابيين والشغيلة، والذين أكدو على ضرورة إشراك كافة الأطراف المعنية من أجل صياغة إصلاحات تكون شاملة وناجعة.

أبوبكر لمغاري